الباب الأول

المسألة القبطية

وإشكالياتها فى مصر

١-مقدمة تعريفية (*):

حينما تذكر كلمة قبطى أو أقباط يتبادر إلى الذهن "المسيحى المصري" أو "المسيحيون المصريون" وليس غيرهم، و كلمة قبطى أصلها قبط أو " Egypt" بمعنى مصر وقبطى بمعنى مصرى، و على هذا التعريف فكل المصريين الذين من جذور مصرية هم أقباط (مسلمين ومسيحيين) ، فهناك أقباط مسلمون وهناك أقباط مسيحيون ؛ لأن أغلبية الشعب المصرى الآن من جذور مصرية ، وعدد قليل من السكان من جذور عربية غير مصرية أو من قبائل الجزيرة العربية الذين جاءوا مع الفتح الإسلامى لمصر ، لكن أغلبية المصريين تحولوا تدريجيًّا إلى الإسلام بحيث أصبح عدد المسلمين المصريين بلغ نسبة ٩٤٪ من السكان ، وبالتالى الأغلبية الكاسحة من سكان مصر الآن هم من جذور مصرية قديمة أى أقباط ،لكن جرى العُرف على أن تطلق هذه الكلمة على المسيحيين المصريين ولذلك كثيرًا ما أقول الأقباط المسيحيين .

(*) ورقة نُشرت في موقع "الحوار العربي الأوربي الأمريكي" الشعبي سبتمبر ٢٠٠٦م.

٢-عدد الأقباط المسيحيين :

ذكرنا فى الفقرة السابقة أن المصريين تحول أغلبهم إلى الإسلام بشكل سلمى دون إكراه ، نظراً للمعاملة الحسنة التى تعامل بها الفاتحون العرب المسلمون الأوائل مع الشعب المصرى وقد رفعوا عن الأقباط المسيحيين ظلم الرومان واضطهادهم لهم ولرؤساء كنائسهم، فتحول المصريون - كما قلت- بكامل رغباتهم نحو الإسلام و أصبحت الأغلبية الكاسحة من المصريين مسلمين ، لكن مشكلة التعداد والنسب لم تُعرف فى العصور القديمة، وتذكر كتب التاريخ و الموسوعات أن أول تعداد فى مصر الحديثة على أسس علمية نظامية جرى فى ظل الاحتلال الإنجليزى وذلك فى أول يونيو ١٨٩٧م بتشجيع وإشراف من دولة الاحتلال للتعرف على التركيبة الحقيقية للمجتمع المصرى ، وأشرف على عملية الإحصاء المستشار المالى البريطانى مستر ألبرت بوانيه ، وساعده فى متابعة العملية مفتشو وزارتى المالية و الداخلية وهم من الإنجليز[١] .

كما تكرر الإحصاء فى ظل الاحتلال وبإشرافه أيضا عام ١٩٠٧م ، وكذلك عام ١٩١٧م ، ثم ١٩٢٧م ، ثم عام

---

(١) د/ محمد مورو يا أقباط مصر انتبهوا. القاهرة ، المختار الإسلامي ، ١٩٩٨، صـ ١٥

١٩٣٧م ، ثم عام ١٩٤٧م ، وتأخر تعداد عام ١٩٥٧م نظراً لمعارك حرب السويس فى نهاية ١٩٥٦م ، حتى تم التعداد مرة أخرى عام ١٩٦٠م ثم تعداد تجريبى عام ١٩٦٦م ، ثم التعداد التالى عام ١٩٧٦م ، ثم عام ١٩٨٦م ، ثم عام ١٩٩٦م ، مع ملاحظة أن التعداد الذى تم فى ظل الاحتلال الإنجليزى كانت قوات الاحتلال وأفراده يعدون ضمن نسبة المسيحيين منذ عام ١٩١٧م .

ويبين الجدول التالى نسب المسلمين والمسيحيين المصريين فى كل هذه التعدادات وهى نسب وردت فى العديد من المصادر الدولية والعربية والمصرية وأهمها (أطلس معلومات العالم العربى،فيليب خارج ، ورفيق البستاني) ودائرة المعارف البريطانية، وكذلك الكثير من المصادر المصرية المتخصصة ، ومن سجل الإحصائيات الرسمية سواء فى ظل الاحتلال أو بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن و الجدول كالآتى :

سنة التعداد	نسبة المسلمين	نسبة المسيحيين	ملاحظات
١٨٩٧	٩٣٪	٦,٣٪	المصدر: دائرة المعارف البريطانية ط١ ١٩١١ ج٧
١٩٠٧	٩١,٨٪	٦,٤٪	» » » »
١٩١٧	٩١,٤٪	٨,١٪	تم حساب جيش الاحتلال ضمن تعداد المسيحيين
١٩٢٧	٩١,٢٪	٨,٣٪	» » » »
١٩٣٧	٩١,٤٪	٨,٢٪	» » » »
١٩٤٧	٩١,٧٪	٧,٩٪	» » » »
١٩٥٧	لم يتم	لم يتم	
١٩٦٠	٩٢,٦٪	٧,٣٪	
١٩٦٦	٩٢,٩٪	٦,٧٪	بدأت حالات هجرة المسيحيين بعد التأميم
١٩٧٦	٩٣,٠٧٥٪	٦,٠٢٤٪	
١٩٨٦	٩٤٪	٦٪	
١٩٩٦	٩٤٪	٦٪	(٢)

بالطبع كان توجد نسبة قليلة من اليهود وغيرهم ممن لم يحددهم التعداد تكمل نسبة ١٠٠ ٪ من عدد السكان حتى هاجروا من مصر بعد قيام دولة إسرائيل .

(٢) معلومات الجدول من المستشار طارق البشري ، الجماعة الوطنية – العزلة والاندماج ، كتاب الهلال طبعة إبريل ٢٠٠٥ م صـ١٧ ، ١٨ ، ١٩

وطبعًا نظرًا لزيادة نسب معدل الزيادة فى المواليد بين المسلمين عن المسيحيين لأسباب تتعلق بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى ، فكان من الطبيعى أنه مع الوقت تزداد نسبة المسلمين عن نسبة المسيحيين .

– كذلك يشكل المسيحيون الأرثوذكس حوالى ٨٠٪ من عدد المسيحيين المصريين، ويشكل المسيحيون البروتستانت والكاثوليك نسبة ٢٠٪من عدد المسيحيين المصريين.

إذن تصبح نسبة الأقباط المسيحيين تدور حول رقم ٦٪ من إجمالى عدد السكان ولقد ذكرت هذه المعلومات لأن أطرافاً تحب أن تذكر معلومات مغلوطة عن المسيحيين الأقباط و ليس لها مصدر معلوم، كما أنها تتناقض مع الإحصائيات منذ بدأت وحتى الآن، وعليه فإن عدد الأقباط المسيحيين فى مصر من كل الطوائف فى ظل عدد السكان الحالى حوالى ٧٠ مليون نسمة داخل مصر تكون حوالى ٤,٢٠٠,٠٠٠ أربعة ملايين ومائتى ألف نسمة بنسبة حوالى ٦٪ من عدد السكان .

والحقيقة أن العدد و النسبة لا يترتب عليهما أى أثر فى اكتساب الحقوق والمساواة فيها أو فى الواجبات على أساس المواطنة، فلو كانت نسبة الأقباط المسيحيين أقل من نصف فى

المائة وليس حتى واحد فى المائة فهذا لا يؤثر على المساواة فى الحقوق والواجبات.

٣-المحاولات التاريخية للعبث بملف الأقباط منذ الحملة الفرنسية حتى عام ١٩٥٢م :

كان أول من سجل فى التاريخ الحديث محاولات عبثهم بملف الأقباط وإثارة الفتنة الطائفية هم قوات الاحتلال الفرنسى فى الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م) وقد نجحوا فى أن يجندوا واحد من القبط هو المعلم يعقوب حنا الذى أطلقوا عليه لقب جنرال بالجيش الفرنسى، والذى نجح فى أن يجند حوالى ٢٠٠٠ قبطى ليحاربوا مع جيوش الاحتلال، لكن الأغلبية الساحقة من القبط المسيحيين وأهم رموزهم ، وكذلك قيادات الكنيسة الأرثوذكسية رفضت هذه الخيانة وواجهتها حتى فشلت الحملة الفرنسية وخرج المعلم يعقوب ونفر من أتباعه معهم ، كما حاول الاحتلال الإنجليزى أن يعبث بنفس الملف محرضاً مجموعة من الأقباط على عقد مؤتمر فى مدينة أسيوط يوم ٦مارس١٩١١م سمى المؤتمر القبطى الأول ، وكان الدافع إليه مطالب طائفية بتحريض من الاحتلال الإنجليزى ورد العقلاء من الزعماء المستنيرين من رجال حزب الأمة أو رجال

الحزب الوطنى الداعين إلى الوحدة الوطنية لمؤتمر آخر عُقد فى نفس العام يوم ٢٩ / ٤ / ١٩١١م سمى المؤتمر المصرى ، وتجاوز العقلاء من الطرفين هذه المحنة بأن الحل لا يكون فى التمييز و إنما يكون فى المزيد من الاندماج كما روى هذه الوقائع بالتفاصيل المؤرخ الكبير المستشار طارق البشرى فى كتابه القيم "المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية" .

وقد عالجت هذا الأمر بشكل مثالى ثورة عام ١٩١٩م التى قام بها المسلمون والمسيحيون الأقباط ضد الاحتلال الإنجليزى ، وخطب القساوسة فى الأزهر وخطب المشايخ فى الكنائس، والذى تشكل على إثرها الوفد المصرى الذى فاوض باسم المصريين بزعامة سعد زغلول ، وانتهى إلى تأسيس حزب الوطنية المصرية (حزب الوفد) ، ولكن الاحتلال حاول مرة أخرى أن يشق الصف ، وحاول محو أثر ثورة ١٩١٩م بأن عين يوسف وهبة باشا رئيساً للوزارة فى حماية الإنجليز إبان مقاطعة الشعب الثائر لسلطات الاحتلال ، ولكن الشاب القبطى عريان يوسف سعد تطوع لاغتيال يوسف وهبة باشا كى لا تكون فتنة إذا اغتاله أحد المسلمين [٣] .

---

(٣) د/ محمد عمارة _في المسألة القبطية حقائق وأوهام . القاهرة ، مكتبة الشروق ، ٢٠٠١ ، صـ ١٢

كما حاول الاحتلال الإنجليزى أن يفرض حماية الأقليات فى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢م والذى رفضه الأقباط المسيحيون قبل المسلمين، كما صاغ الجميع دستور عام ١٩٢٣م على أساس المواطنة وعدم التمييز، ورفض المسيحيون قبل المسلمين تخصيص حصة فى المقاعد البرلمانية للأقباط، ونجح كثير من الأقباط فى دوائر أغلبيتها الكاسحة من المسلمين؛ لأن الاختيار كان على أساس الكفاءة وليس الدين(٤).

فظل الأمر على هذا الحال حتى قيام حركة يوليو عام ١٩٥٢م.

٤- الملف القبطى منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ (الفترة الناصرية) :

منذ قيام حركة ضباط الجيش فى يوليو ١٩٥٢ واستيلائهم على السلطة وتغيير النظام الملكى إلى نظام جمهورى، كان لدى الضباط اللذين كانوا ينتظمون قبل قيامهم بالاستيلاء على السلطة فى تنظيم أطلق عليه "الضباط الأحرار" ، وكان لدى هؤلاء الضباط أجندة واضحة فى تغيير البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى المصرى، وقبل أن تشرع الحركة الجديدة

(٤) المستشار طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، صـ ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ بتصرف طبعة دار الشروق

فى تطبيق أجندتها أطلت منذ العام الذى حدثت فيه حركة يوليو أى عام ١٩٥٢م جماعة قبطية سياسية طائفية كان اسمها "جماعة الأمة القبطية" التى قادها المحامى إبراهيم فهمى هلال، وقد تبنت لأول مرة فى تاريخ أقباط مصر مشروعًا سياسيًّا طائفيًّا يدعو إلى إحياء اللغة القبطية بدلا من العربية وإعادة مصر قبطية و"تحريرها" من الإسلام والمسلمين، واختطفت البطرك "يوساب الثانى" عام ١٩٥٤م، وأجبرته على التنازل عن كرسى البطريركية فى محاولة انقلابية أرادت بها جعل الكنيسة أداة و قيادة لهذا المشروع الطائفى، وتأسست هذه الجماعة فى ١١ سبتمبر عام ١٩٥٢م كإفراز سياسى ثورى لتيار "مدارس الأحد" القبطية، وسرعان ما استقطبت هذه الجماعة حوالى ٩٢ ألف عضو، أغلبهم من الشباب، واتخذت لها شعارات مماثلة لشعارات "جماعة الإخوان المسلمين" مثل "الإنجيل دستورنا.... والموت فى سبيل المسيح أسمى أمانينا"(٥).

وقد قضت حركة يوليو على هذه الحركة تمامًا، مثلما وجهت ضربات قاضية لجماعة الإخوان المسلمين، ثم حدثت

---

(٥) د/ محمد عمارة، مصدر سابق، صـ٥٧ – ٥٨

تغييرات كبيرة على كل هذه المستويات جعلت القائمين على هذه الحركة والمتعاطفين معها وكثير من المراقبين يعتبرونها ثورة فيما أحدثته من تغييرات وليس لأن أصحابها أطلقوا على أنفسهم مجلس قيادة الثورة ، وبالتالى هذه التغييرات مثل إلغاء الأحزاب وحلها وحل الجماعات السياسية وأشهرها جماعة الإخوان المسلمين بعد صدام عنيف بين الطرفين وقيام نظام اشتراكى مركزى فيه تنظيم سياسى واحد قائم على ما أسموه "تحالف قوى الشعب العاملة" وتمييز طبقة العمال والفلاحين ، وتأميم المشروعات الكبرى ثم المتوسطة والصغيرة فى المجال الاقتصادى والسيطرة على الأوقاف الإسلامية وجزء من الأوقاف المسيحية.

كما أحدثت "الثورة" تغييرات اجتماعية من حيث التعليم المجانى والعلاج والخدمات المختلفة ومن تأميم قناة السويس ودخلت حروب عدة أهمها على الصعيد الصراع العربى الإسرائيلى – حرب ١٩٥٦م ، وحرب عام ١٩٦٧م ، وحرب الاستنزاف، وعلى الصعيد العربى حرب اليمن عام ١٩٦٢م لنصرة ثوار اليمن ضد الحركة الإمامية ، وكذلك قيادة حركة عدم الانحياز ، ودعم حركات التحرر على المستوى الأفريقى والعربى والدولى.... إلخ ، ودعم التيار القومى

العروبى وتقويته على المستوى العربى، كل هذه التغيرات جعلت ملف الأقباط غير مطروح فى هذه الفترة، ويعتبر البعض أن عدم طرح هذا الملف بسبب انصهار المصريين جميعًا - مسلمين ومسيحيين - فى برنامج "الثورة" ومشروعها وتحدياتها، ولم يكن هناك أى تمييز بسبب الدين فى هذه الفترة ، كما يرى البعض الآخر أن هناك بعض التمييز لكن القمع الذى مارسته السلطة الناصرية ضد خصومها جعلهم لا يتكلمون فى هذه الفترة ، علمًا بأن قطاعًا كبيرًا من رجال الأعمال الذين تضرروا من التأميم كانوا من الأقباط المسيحيين، ولذلك بدأت موجات الهجرة من بينهم منذ الستينيات إلى الغرب (أوربا والولايات المتحدة وأستراليا) بسبب هذا التحول الاقتصادى لكن كما قلت كان التأميم على الجميع بغير استثناء وإن كانت نسبة الأقباط دائماً فى قطاع الأعمال أكبر من نسبتهم فى المجتمع.

٥-إعادة طرح المسألة القبطية من جديد منذ بداية السبعينيات وحتى الآن :

تمت من جديد إعادة طرح المسألة القبطية منذ بداية السبعينيات وحتى الآن لكننا نقسمها بحسب وجود الرؤساء إلى فترتين : فترة الرئيس السادات ، وفترة الرئيس مبارك.

(أ) مرحلة الرئيس السادات (١٩٧٠-١٩٨١) :

وصل الرئيس السادات إلى السلطة عقب وفاة الرئيس عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠م ، وواجه فى بداية وجوده كثيراً من رموز الفترة الناصرية فى السلطة ممن كانوا يختلفون معه ونجح الرئيس السادات فى الإطاحة بهم جميعًا فى مايو ١٩٧١م ، واستقر له الأمر تماماً بعدها، و تولى فى نفس هذا العام – أى عام ١٩٧١م – رئاسة الكنيسة المصرية الأرثوذكسية الأنبا شنودة الذى أصبح البابا شنودة الثالث عقب وفاة الأنبا كيرلس السادس، ولقد أحدث الرئيس السادات تغييرات جذرية فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، بل اعتبر خصومه أن ما قام به كان انقلاباً على ثورة يوليو وعلى الفترة الناصرية ، فلقد قام بعمل جيد ، وهو إتمام معركة تحرير سيناء بحرب أكتوبر ١٩٧٣م ، والتى اعتُبرت بمثابة المشروعية التاريخية للرئيس السادات ، ولقد قام قبلها بإخراج الخبراء السوفيت فى عام ١٩٧٢م ، ثم قام بعدها بالتحول نحو الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤م ، ثم سمح فى عام ١٩٧٦م ، بقيام ثلاثة منابر داخل التنظيم الواحد الذى كان موجوداً من الفترة الناصرية ، وهو الاتحاد الاشتراكى ؛ ليكون هناك منبر لليمين وآخر لليسار وثالث للوسط، ثم حول

هذه المنابر إلى أحزاب وأصدر قانوناً لإنشاء الأحزاب ، وإن كان بقيود وهو القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م ، وقام بزيارة القدس فى نوفمبر عام ١٩٧٧م ، وعقد اتفاقيات الصلح مع إسرائيل فى كامب ديفيد عام ١٩٧٩م ، وكانت فترة الرئيس السادات تمتاز بأجواء من الحرية لم تعرفها مصر منذ زمن بعيد وخاصة فى الجامعات التى سيطر على قياداتها الطلابية فى أوائل فترة الرئيس السادات التيار اليسارى الماركسى، ثم انتقلت القيادة إلى التيار القومى الناصرى، ثم تحولت فى نهاية السبعينات للتيار الإسلامى ، ولقد واجه الرئيس السادات صعوبات أيضًا فى فترة حكمه التى استمرت إحدى عشر عامًا منذ عام ١٩٧٠م حتى عام ١٩٨١م ، حيث واجه فى بداية حكمه مقاومة عناصر مهمة داخل النظام، ثم تخلص منهم فى مايو ١٩٧١م ، كما ذكرنا وأطلق عليهم "مراكز القوي" ، ثم معارضة الحركة الطلابية بالجامعات التى يقودها التيار الماركسى بسبب تأخر قيام الحرب لتحرير سيناء وذلك فى عام ١٩٧٢م، ثم واجه أخطر تمرد عليه بمظاهرات عارمة فى عام ١٩٧٧م ، نظراً لارتفاع الأسعار، ثم واجه معارضة زيارة القدس واتفاقيات الصلح مع إسرائيل والتى زادت حتى قام فى سبتمبر ١٩٨١م باعتقال أكثر من ١٥٠٠ شخصية سياسية وفكرية

ودينية، وفصل الكثير من وظائفهم ، وأوقف مجلات وصحفاً ، وعزل البابا شنودة الثالث عن منصبه كبابا الأقباط الأرثوذكس ، وانتهت هذه الأحداث باغتيال الرئيس السادات بعدها بحوالى شهر فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١م على أيدى مجموعة إسلامية متشددة.

"ولكن فيما يخص المسألة القبطية بدأت تداعياتها وآثارها بشكل مثير منذ تولى البابا شنودة الثالث فى عام ١٩٧١م ، وأهم أحداث هذه الفترة أحداث مدينة الخانكة فى شمال القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٧٢م ، وهو الحادث الخاص بحرق سقف مبنى يستخدم ككنيسة بغير ترخيص فطلب البابا شنودة من القساوسة والرهبان القيام بمظاهرة بالزى الكنسى بعد انتقالهم بأتوبيسات إلى الخانكة وكانوا حوالى ١٦٠ من رجال الكهنوت ، فلما طُلب إلى البابا أن لا يشارك فى المظاهرة، قام بها رجال الكهنوت وأوصاهم البابا قائلاً: " أنتم كم؟ " فقالوا: " مائة وستون" . فرد عليهم قائلاً: "عايزكم ترجعوا ستة عشر كاهناً والباقى يفترشوا الأرض افتراشاً ويستشهدون" . (٦)

(٦) د/ محمد عمارة ، مصدر سابق.

ثم هدأت الأحداث قليلاً بعد تشكيل لجنة تقصى حقائق من مجلس الشعب برئاسة وكيل المجلس وعضوية أعضاء مسلمين وأقباط، كما ساهمت حرب أكتوبر ١٩٧٣م فى تهدئة الأوضاع حتى ظهرت مرة أخرى للوجود عام ١٩٧٧م ، وذلك حينما عقدت الكنيسة الأرثوذكسية مؤتمراً فى الإسكندرية فى ١٧ / ١ / ١٩٧٧م، وكان هذا المؤتمر هو المؤتمر الثانى ، حيث عقد الأول فى ١٧– ١٨ يوليو عام ١٩٧٢م أيضًا فى الإسكندرية ، وقدم قائمة من المطالب الطائفية ، وتطور الصراع بين الدولة وأجهزتها ورئيس الجمهورية وبين قيادات الكنيسة وخاصة البابا شنودة ، واستُخدمت فيه ورقة الأقباط المقيمين فى أوربا والولايات المتحدة وأستراليا، وذلك بتحريضهم من قبل البابا شنودة للاحتجاج والتظاهر ضد الرئيس السادات ، وإشاعة أخبار عن اضطهاد الأقباط فى مصر، وبالطبع كان قد دخل على الخط فى نهاية السبعينيات الجماعات الإسلامية بالجامعات وقد ازداد نفوذها ودخلت فى صدام مع مجموعات قبطية فى أماكن مختلفة وخاصة فى الصعيد وفى الإسكندرية، فى الوقت نفسه الذى بدأت هذه الجماعات فى الصدام أيضاً مع الدولة ونظام الرئيس السادات حدثت فى هذه الأجواء حادثة شهيرة عام ١٩٨٠م ، وهى

حادثة الزاوية الحمراء ، وهى منطقة شعبية فى القاهرة حدث فيها صدام بين المسلمين والمسيحيين ، واستخدمت هذه الأحداث فى الصراع بين قيادات الكنيسة ، وعلى رأسهم البابا شنودة وبين الدولة وأجهزتها ، وعلى رأسها الرئيس السادات الذى شعر – وأعلن عن ذلك – أن البابا شنودة تحول إلى زعيم سياسى له مطالب سياسية وليس رجل كهنوت أو رجل دين وانتهى الأمر – كما ذكرنا – بعزل البابا شنودة الثالث عن منصبه كبابا للأقباط الأرثوذكس وتحديد إقامته فى دير وادى النطرون ، وتعيين لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بمهمة البابا وانتهت هذه الفترة بالطبع بموت الرئيس السادات الذى اغتالته المجموعة السابق الإشارة إليها فى يوم الاحتفال بنصر أكتوبر فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١م .

(ب) مرحلة الرئيس مبارك ١٩٨١- حتى الآن (٢٠٠٧):

بالنسبة إلى الرئيس مبارك فقد وصل للسلطة بعد إغتيال الرئيس السادات ، وقد كان نائبًا له ، فتم اختياره رئيسًا لمصر فى منتصف أكتوبر ١٩٨١م ، وقد بدأ الرئيس مبارك حكمه بإنفراجة سياسية بالإفراج عن عدد من الرموز السياسية

والفكرية والدينية التى إعتقلها الرئيس السادات فى أواخر أيامه ثم أفرج عن الباقين بالتدريج ، وبالرغم من صدور حكم من محكمة القضاء الإدارى فى ١٢ / ٤ / ١٩٨٣م بتأييد قرار الرئيس السادات بعزل البابا شنودة وإثبات كل التهم الموجهة من الدولة الى البابا شنودة فى التحريض على الفتنة والقيام بدور سياسى ، كما ورد فى نص حكم المحكمة الذى ألغى قرار تشكيل لجنة خماسية للقيام بمهمة البابا وأبقى على قرار عزل البابا .(٧)

أقول بالرغم من ذلك أصدر الرئيس حسنى مبارك قراراً جمهورياً بعودة البابا شنودة إلى موقعه من جديد ، ورفع الحظر عنه، وعاد البابا شنودة بقوة إلى نشاطه ، وكما قلت كانت بدايات عصر الرئيس مبارك حتى أوائل التسعينيات فترة انفراجة سياسية ، وحدث فيها حراك سياسى كبير عاد فيه حزب الوفد إلى نشاطه مرة أخرى بعد أن جمد احتجاجاً على مواقف الرئيس السادات وذلك فى عام ١٩٨٤م ، كما خاض انتخابات برلمانية فى نفس العام وكان يشارك فيها بعض رموز من الإخوان المسلمين وكذلك رموز قبطية لتواجدها التاريخى

(٧) نص الحكم فى نفس المصدر السابق كتاب د/ محمد عمارة ص١١٧ وما بعدها.

مع حزب الوفد، وفى بداية التسعينيات عاشت مصر فترة من العنف غير المسبوق التى قامت به جماعات العنف والتشدد الإسلامى وواجهت الدولة المصرية والمجتمع أخطر موجة من العنف السياسى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث.

وقد أصاب هذا العنف رموزاً للدولة ورجال شرطة ومواطنين عاديين مسلمين وسائحين أجانب ، وكذلك أقباط مسيحيون مصريون ، وكان الجميع يرفض هذا ويتصدى له، وفى مقدمتهم الدولة وأجهزتها الأمنية ، واستمرت حالة المواجهة بين الدولة وجماعات العنف حتى قرب نهاية التسعينات وكان آخر حادث منظم فى هذه الفترة هو حادث الأقصر الإجرامى الذى وقع فى نوفمبر ١٩٩٧م ، وراح ضحيته ما يقرب من ستين ضحية معظمهم من الأجانب ، ثم بدأت تظهر على السطح منظمات موجودة فى الغرب وخاصة فى الولايات المتحدة وأستراليا باسم منظمات أقباط المهجر، وبدأت بغير مبرر طرح أجندة طائفية تحريضية تساعدها أطراف متنفذة فى بعض الإدارات الغربية ، ويتهمها البعض هنا فى العالم العربى بصلات مع الدوائر الصهيونية، وبدأت هذه المنظمات تستقبل أى حادث يحدث بين المسلمين والأقباط وتضخمه حتى تصور الوضع على أنه اضطهاد للأقباط ، مثل

حادث قرية الكشح فى جنوب الصعيد فى أواخر التسعينيات وحادث جريدة النبأ التى نشرت صوراً فاضحة لراهب مشلوح (أى مفصول) من الكهنوت وخروج مظاهرات داخل الكنيسة تحمل هتافات طائفية وتدعو للتدخل الأجنبى، وأخيراً حوادث التحول من المسيحية إلى الإسلام والعكس مثل زوجة الكاهن التى اسمها وفاء قسطنطين وأخرى تدعى مارى عبد الله مما أوجد حالة من الاحتقان الطائفى، وأخيراً حادث الاعتداء الذى وقع منتصف عام ٢٠٠٦م ، على ثلاث كنائس فى مدينة الإسكندرية من شخص قيل عنه أنه مختل عقليًّا، وأسفرت عن مقتل قبطى وإصابة عدد آخر بجروح ، وأعقبها خروج مظاهرات مسيحية وأخرى مسلمة ، وتوفى مسلم وأصيب آخرون أيضاً .

وفى آخر مشهد متعلق بهذا الشأن (المسألة القبطية) قبل كتابة هذه الدراسة هو مشهد الانتخابات البرلمانية الأخيرة ، حيث تراجع ترشيح الأقباط المسيحيين على قوائم الحزب الوطنى الحاكم إلى حوالى أربعة مرشحين فقط من إجمالى ٤٤٠ (أربعمائة وأربعين) مرشحًا لم يفز منهم إلا شخص واحد هو الوزير الدكتور بطرس غالى وكان ذلك مثار انتقاد واسع من الرأى العام والنخب السياسية المستقلة والمعارضة

مسلمين ومسيحيين نظراً للتدنى الشديد فى عدد المرشحين وعدم دعمهم دعماً حقيقيًّا، وقد عين الرئيس مبارك ٤ من الأقباط كأعضاء فى مجلس الشعب من بين العشرة المعينين فى المجلس الذين يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية فى كل تشكيل جديد للمجلس، فأصبح عدد الأقباط فى مجلس الشعب (البرلمان)٥ أعضاء من إجمالى عدد المقاعد ٤٥٠ مقعداً (بعد تعيين عشرة نواب)، وهو ما جعل المنظمات المشار إليها فى الخارج من أقباط المهجر تستغل هذا الموقف أسوأ استغلال.

٦- مواقف الأطراف السياسية والاجتماعية والفكرية المصرية من المسألة القبطية:

بعد أن تجولنا تاريخيًّا حول هذه المسألة منذ الحملة الفرنسية على مصر وحتى الآن نحتاج إلى استعراض موقف الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية والفكرية المصرية الآن من هذه المسألة.

أولاً: موقف الدولة والحزب الوطنى الحاكم:

بالنسبة إلى الدولة وأجهزتها فى هذا الشأن ، فالقضية لديها ليس فيها موقف يخالف طبيعة الدولة ودورها، فالحقيقة

لا يوجد هناك موقف مع أو ضد ؛ لأن طبيعة الدولة السعى نحو الاستقرار والمحافظة على الأمن وعدم إثارة القلاقل ،وإن كان هناك من دور سلبى أو إيجابى سيكون للأفراد كأفراد وكجزء من المجتمع، فلقد سعى الرئيس مبارك منذ مجيئه وخاصة فى الفترة الأولى من حكمه إلى تهدئة الأجواء ومحاولة حل الملفات الساخنة وكان منها موضوع عزل البابا شنودة عن منصبه كبطريرك للأقباط الأرثوذكس ، ولهذا صدر قرار من الرئيس مبارك بعودته (أى عودة البابا شنودة) إلى موقعه بالرغم من صدور حكم من محكمة القضاء الإدارى يؤيد عزله – سبق الإشارة إليه– ثم حينما أثير بعد ذلك ملف بناء الكنائس وترميمها وما يواجهها من صعوبات نظراً لأن الموافقة على بناء الكنائس أو ترميمها كان من اختصاص رئيس الجمهورية ، صدر قرار من رئيس الجمهورية بتفويض المحافظين فى هذه القرارات ، كما صدر مؤخراً قرار بجعل يوم عيد الميلاد المجيد ، وهو وفق التقويم القبطى الأرثوذكسى هو يوم ٧ يناير جعل هذا اليوم عيداً رسميًّا للبلاد تعطل فيه جميع المصالح والمؤسسات والمدارس والجامعات كباقى الأعياد الرسمية الإسلامية والوطنية ، كما تم الاستجابة من قبل رئيس الدولة لبعض الطلبات المتجاوزة للحق وللقانون رغماً عن اعتراض

كثير من الأجهزة الأمنية مثل تسليم أراضٍ تم الاستيلاء عليها بالقوة من قبل رهبان بجوار دير بالبحر الأحمر، وكذلك تسليم المواطنة وفاء قسطنتين ، والمواطنة مارى عبد الله للكنيسة لتجنب إثارة المشكلات مع قيادة الكنيسة، والتى عادت تمارس سياسة الضغط والابتزاز للدولة وأجهزتها من أجل مطالب سياسية أكثر منها مطالب متعلقة بالحقوق الدينية، كما فعلت قيادة الكنيسة الأرثوذكسية وخاصة البابا شنودة فى معظم فترة الرئيس السادات ؛ مما عمق حالة الاستفزاز عند كثير من قيادات الأجهزة التنفيذية للدولة والمسئولين فى مواقع كثيرة.

أما الحزب الوطنى الحاكم فدوره يكاد يكون معدوماً فى المسائل الهامة ويتحول إلى جهاز تابع للدولة وليس صانع لسياساتها ، وينطبق ذلك على المسألة القبطية ، فمنذ تأسيس الرئيس السادات للحزب الوطنى عام ١٩٧٨م ، كان هناك من رموز المؤسسيين والقيادات الفعلية للحزب السيد / فكرى مكرم عبيد، ومع مرور الوقت تراجع هذا الدور إلى أن اختفى ولم تعد هناك قيادات بارزة قبطية بالحزب ، وكما أشرت فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة وُجه اللوم للحزب الوطنى لعدم ترشيح عدد مناسب على مقاعد مجلس الشعب (البرلمان) ، وإن كان مرجع الأمر كما قلت إلى غياب الحزب الوطنى ككيان

حقيقى فاعل فى السياسة المصرية والواقع المصرى وتحوله أو اعتماده التام على الدولة وأجهزتها ، وهذه مشكلة أخرى ليس المجال هنا للحديث عنها .

ثانياً : موقف الأقباط الأرثوذكس :

سبق وقلنا : إن حوالى أكثر من ٨٠ ٪ من الأقباط المسيحيين هم من طائفة الأرثوذكس وبالتالى هم أهم فصيل فى الأقباط المسيحيين المصريين لكننا لا نستطيع أن نتحدث عن الأرثوذكس كشىء واحد ولكن نتحدث عنهم كمواقف متباينة من البابا وقيادة الكنيسة إلى الأقباط العلمانيين (غير رجال الدين) إلى عموم جمهور الأقباط إلى أقباط المهجر .

أ – البابا شنودة وقيادات الكنيسة :

لعب البابا شنودة دوراً سياسيًّا منذ مجيئه إلى كرسى البابوية منذ عام ١٩٧١م ، وسعى لاحتواء أغلبية الأقباط الأرثوذكس داخل مجتمع الكنيسة حتى نجح فى ذلك إلى حد كبير، وغطى معظم احتياجات الجمهور القبطى من ناحية الأنشطة الاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية والترفيهية... إلخ داخل مجتمع الكنائس، وبالتالى عمق انعزالهم مع أسباب أخرى _سيأتى ذكرها لاحقاً _عن المجتمع

والتأثير فيه خاصة من الناحية السياسية ،وقد استمر البابا فى أساليب الضغط التى يمارسها على الدولة وأجهزتها بشكل خاص وعلى الرأى العام بشكل عام بالاعتكاف الاحتجاجى فى دير وادى النطرون أو الامتناع عن تلقى التهانى بالأعياد المسيحية أو التحريض المباشر لأقباط المهجر فى عهد الرئيس السادات كما أثبتته محكمة القضاء الإدارى فى حكمها بتأييد عزله فى ١٢ / ٤ / ١٩٨٣م ، أو بطريق غير مباشر كما يحدث فى فترة الرئيس مبارك حتى لا يقع تحت طائلة إجراءات مماثلة كالتى قام بها الرئيس السادات وأيده القضاء الإدارى فيها وخاصة الشق الخاص بعزل البابا عن موقعه .

وللأسف سيطر البابا شنودة تمامًا على أغلب قيادات الكنيسة واختفى تمامًا أى صوت آخر يخالفه فى هذا الشأن أمثال الأب متى المسكين وآخرين حاصرهم أو استبعدهم من مواقعهم ، وأصبح الجميع إما يتبنى أجندته التى يغلب عليها الطابع السياسى أو يدافع عنه طوال الوقت ؛ مما عمق الاحتقان الطائفى ، ويظهر هذا من كتاباته فى الصحف والمجلات ذات الصلة بالكنيسة ، وأخيراً بعض المحطات التليفزيونية المسيحية الطائفية التى تغذى الاحتقان الطائفى .

ب - موقف الأقباط العلمانيين (المدنيين) :

داخل المجتمع المسيحى يطلق على غير رجال الدين أو (الإكليروس) اسم العلمانيين من غير رجال الكهنوت والرهبان، وكان خلال التاريخ الحديث لمصر هناك دائمًا دور مهم لهذه الطبقة من الأقباط فى المشاركة فى العمل العام السياسى والثقافى والفكرى والاجتماعى ، كما شاركوا أيضاً فى رفض الاحتلال ومقاومته مع إخوانهم المسلمين، منذ الحملة الفرنسية والاحتلال الإنجليزى كما شاركوا فى ثورة ١٩١٩م ، وفى قيادة حزب الوفد وفى جميع المواقع السياسية وخلال فترة ما بعد يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن، وكان هؤلاء الرموز يرفضون أى دور للكنيسة فى المسائل السياسية ، أو المطالب السياسية ، وكانوا ينحازون للموقف الوطنى العام ، بل وكثير منهم ينحاز للموقف القومى على المستوى العربى، ويرفضون المطالب الطائفية التى تبنتها قلة من الأقباط فى الداخل ومنظمات أقباط المهجر فى الخارج ، وللأسف قيادات الكنيسة وعلى رأسهم البابا ، لكن مع الوقت بدأ موقف هؤلاء يضعف وخاصة فى مواجهة البابا شنودة ، وفى عتابى لأحدهم لعدم نقدهم المواقف الخاطئة للبابا ، كما انتقدنا نحن المواقف الخاطئة لقيادات إسلامية ورموز إسلامية كبيرة فيما يتعلق

بالشأن القبطى ، علل ذلك بخشيته بعدم الصلاة عليه عند وفاته بأوامر من البابا، كما حدث قبل لبعض رموز الأقباط سواء العلمانيين منهم ، أو رجال الكنيسة الذين غضب عليهم البابا (أمثال الكاتب موسى صبرى والقس إبراهيم عبد السيد) فقلت له هذه مشكلتكم مع البابا وليست مشكلتنا نحن.

ج- موقف أقباط المهجر :

منذ أوائل الستينيات ومع قرارات ثورة يوليو ١٩٥٢م ، والتى اعتبرها البعض إضراراً بأصحاب رؤوس الأموال ـ مسلمين ومسيحيين ـ فقد كانت نسبة المضارين من المسيحيين أكبر من نسبة المسلمين لكونهم أكثر يسراً من المسلمين، منذ ذلك الوقت بدأت ظاهرة الهجرة إلى الخارج وخاصة الغرب (أوربا- الولايات المتحدة- كندا- أستراليا) وخاصة من الأقباط المسيحيين المصريين، وبدأت تتكون جاليات مع الوقت وبدأ يسمع عنها فى أوائل السبعينيات ، وبدأ يستعمل تعبير أقباط المهجر، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية بقيادة البابا شنودة ولازالت تَنظم بناء الكنائس لهم فى أماكنهم والقيام بالرعاية الكنسية ، وبدأت توجههم وفق أجندة البابا شنودة للضغط على السلطة والدولة فى مصر من أجل مكاسب سياسية كما

سبق وأن أشرنا، وحينما تصدت له الدولة وعلى رأسها الرئيس السادات، وخاصة بعد قرار عزل البابا من موقعه تغير التكتيك الخاص بهذه المجموعات ، وللعلم فإن جزءاً من هؤلاء الناس حصل على حق اللجوء لهذه البلاد ثم الجنسية بادعائه كذبًا بالاضطهاد من أجل دينه وأراد هؤلاء التأكيد على هذا الزعم ليبرروا للمجتمعات التى منحتهم اللجوء صدق زعمهم بالاضطهاد ؛ لذلك فهم أكثر الأطراف ادعاءً بغير حق بالاضطهاد وتضخيمًا لأى حادث له بعد طائفى، ومنذ أوائل التسعينيات بدأ انتشار منظمات وجمعيات تتحدث باسم أقباط المهجر وكثير من هذه المنظمات ذات علاقات مشبوهة بمنظمات دينية متطرفة غربية لها أجندة خفية وتستغل هذه المنظمات –أى منظمات أقباط المهجر– فى تحقيق أغراض أخرى لها فى المنطقة ، وبعض من هذه المنظمات والجهات ذات الصلة بالأجندة الصهيونية أو المسيحية الصهيونية، وبالتالى فإن بعضًا من أقباط المهجر – وليس كلهم – يساعد فى تأجيج المسألة الطائفية فى مصر ولا يساعدون على حل حالات الاحتقان الطائفى ؛ لأن ضغوطهم بالخارج تجعل الأغلبية المسلمة وكثير من الوطنيين الأقباط يرفضون الاستجابة لأى مطلب يأتى من خلالهم، كما أن مشاعر الجمهور المسلم

تُستفز حتى ضد إخوانهم المسيحيين المصريين فى الداخل بسبب الممارسات المشبوهة لهذه المنظمات التى تحاول كما حدث فى مرات كثيرة وخاصة فى مؤتمراتهم التى تعقد بالغرب سواء فى أوربا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية التحريض ضد وطنهم ، والدعوة للتدخل الأجنبى من جديد فى شئون وطنهم الأصلى مما يضر كثيراً ـ كما قلت ـ بمسألة التعايش السلمى بين أبناء الوطن الواحد مسلمين ومسحيين.

د- موقف جمهور الأقباط:

لا شك أن موقف جمهور الأقباط تأثر بموقف كل الأطراف سواء الأطراف المسيحية السابق الإشارة إليها أو تلك التى سنشير إليها لاحقاً سواء من أطراف إسلامية أو علمانية أو أطراف خارجية، فزاد حجم الاحتقان داخل الجمهور القبطى وأثارت داخله مخاوف ، وساهمت فى عزلته داخل الكنائس بعيداً عن التأثير فى المجتمع فى أنشطته العامة وخاصة السياسية، وبدأت تظهر بأشكال مختلفة أيضاً فى ممارسات طائفية ومشاعر طائفية تشكل خطراً على الأقباط وعلى المجتمع المصرى كله.

ثالثا : موقف الكنائس القبطية الأخرى البروتستانتية والكاثوليكية :

سبق وأن قلنا أن نسبة الطوائف المسيحية الأخرى غير الأرثوذكس أقل من ٢٠٪ من المسيحيين المصريين أو حوالى ١٪ من عدد السكان الإجمالى، ونظراً لظروف كثيرة منها أن الطوائف الأخرى ظهرت مع ظهور الإرساليات الغربية فى القرنين الماضيين فكان هناك اتهام ضمنى أو صريح من الكنيسة الأرثوذكسية بأن هذه الطوائف وافدة وغير وطنية ، فكان رد فعل هذه الطوائف التأكيد على وطنية كنائسهم وإطلاق اسم القبطية أيضًا على الكنائس الوطنية البروتستانتية والكاثوليكية ومن كونهم أيضًا أقباطًا أو مصريين تحولوا إلى الكاثوليكية والبروتستانتية، كما تحول الأقباط المسيحيون إلى الإسلام ، كما كانت هذه الكنائس أكثر انفتاحًا واستنارة على المجتمع وكافة المسلمين سواء فى نشاطهم الاجتماعى أو الثقافى أو الحوارى، وكانت أغلبية قيادات هذه الطوائف تميز نفسها عن الموقف الأرثوذكسى المتشدد بقيادة البابا شنودة ، وإن كان فى الفترة الأخيرة تأثر جزء كبير من جمهور هذه الطوائف بالمناخ غير الصحى الذى يشكو من الاحتقان الطائفى ، وكذلك عدد من رموز هذه الكنائس ، وشارك عدد من

القساوسة الإنجيليين فى الهجوم على المادة الثانية من الدستور ، التى تنص على أن دين الدولة الإسلام ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، بل وشارك أحدهم وهو قس إنجيلى فى مؤتمر عُقد مؤخراً (مارس ٢٠٠٧م) فى جنيف يتبنى أجندة طائفية نظمه أحد رموز منظمات أقباط المهجر.

رابعاً : موقف القوى والحركات الإسلامية :

يتنوع أيضاً الموقف داخل الطرف المسلم بتنوع تشكيلاته بدءاً من جماعات العنف مروراً بالإخوان المسلمين ثم الأحزاب المدنية الإسلامية والمفكرين الإسلاميين المستقلين وانتهاءً بالجمهور المسلم العادى ، وسوف نتناول بإيجاز موقف كل منهم على حدة.

أ - جماعات العنف :

كانت جماعات العنف من أهم مصادر تغذية الشعور بالطائفية وتغذية الاحتقان الطائفى ، سواء بأفكارها المتطرفة فى التطرق إلى الأقباط المسيحيين فى أدبياتها وأفكارها ومنشوراتها ، مما أثر سلباً على قطاعات من المجتمع فى نظرته وتعامله مع المسيحيين ، أو من خلال أعمالهم العدوانية ضد الأقباط واستحلال أموالهم - مثل سرقة محلات الذهب

المملوكة لأقباط مسيحيين لتمويل أنشطتهم- أو استحلال دمائهم وقتل عدد منهم سواء، فى أحداث عنف مباشر أو اعتداء على كنائس وخاصة فى الصعيد، وبالقطع هذه الحوادث جاءت ضمن منظومة عنف شملت -كما ذكرنا- رموزاً فى الدولة وأجهزة الأمن ومثقفين مسلمين ومواطنين عاديين مسلمين وأيضًا الأخوة المسيحيين كما ذكرنا، وإن كانت أهم جماعة مارست العنف فى الفترة الأخيرة داخل مصر وهى الجماعة الإسلامية الجهادية قد أعلنت التراجع عن العنف، وأصدرت ما سمى بالمراجعات بالنسبة إلى الأفكار المؤسسة للعنف، ومنها النظرة إلى المسيحيين فتغيرت من استحلال أموالهم ودمائهم كأعداء إلى المفهوم التقليدى لأهل الذمة ، وهو مفهوم تم تجاوزه من الناحية الفقهية والفكرية إلى مفهوم المواطنة القائمة على المساواة فى الحقوق والواجبات ، لكن هذه الجماعة لم تصل بعد إلى مفهوم المواطنة.

ب - الإخوان المسلمون:

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين المصرية هى أقدم الجماعات الإسلامية السياسية فى مصر والعالم العربى حيث تأسست عام ١٩٢٨م ، كما ذكرنا على يد الشيخ/ حسن البنا ، وقد بدأت

جماعة دعوية دينية، ثم تحولت إلى الاهتمام بالسياسة بجانب الدعوة كجماعة شاملة بعد عشر سنوات منذ نشأتها أى عام ١٩٣٨م وحتى الآن، ونظراً لدور الوفد التاريخى واستيعابه للمسألة الوطنية السياسية الجامعة مسلمين وأقباط بشكل مميز فى تلك الفترة أى منذ عام ١٩١٩م حتى عام ١٩٥٢م ، وكان دور الإخوان السياسى المتعلق بالانتخابات العامة البرلمانية ضعيفًا، والدليل على ذلك ترشح الأستاذ البنا فقط مرتين للانتخابات ، المرة الأولى تراجع بعد اتفاق مع النحاس باشا زعيم الوفد ورئيس الوزراء فى ذلك الوقت، والمرة الثانية فشل فى الحصول على المقعد ؛ ولذلك لم يكن موقف الإخوان السياسى من الأقباط له أهمية فى ذلك الوقت، وإن كانت العلاقات بالأقباط لم تكن سيئة بدليل أن الإخوان يذكرون فى كتبهم وجود شخصيتين قبطيتين كانا مستشارين للجنة السياسية للإخوان ولم يكونا أعضاء بالطبع، بل والرجل الوحيد الذى سار فى جنازة الشيخ البنا بعد اغتياله بواسطة البوليس السياسى أيام الملك هم مكرم باشا عبيد من زعماء الوفد المعروفين، ثم تراجع دور الإخوان السياسى بعد ذلك طوال فترة الرئيس عبد الناصر حتى فترة الرئيس السادات وبدأ الإخوان فى العودة والظهور تدريجياً منذ منتصف

السبعينيات، ولم يكن أيضاً هناك تأثير على عمليات الانتخابات البرلمانية حتى انتخابات عام ١٩٨٤م حيث اشترك الإخوان فى قائمة حزب الوفد، ثم فى قائمة التحالف الإسلامى الذى ضم حزب العمل وحزب الأحرار مع الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧م ، وقد كان موقف حزب العمل من الأقباط من الناحية السياسية إيجابيًّا ، فى حين أن موقف الإخوان كان ينتمى إلى الفكر التقليدى حتى ذلك الوقت حيث النظرة إلى الأقباط كأهل ذمة، وحينما تبنى المفكرون الإسلاميون المستقلون أمثال المستشار طارق البشرى والدكتور سليم العوا والأستاذ فهمى هويدى فكرة المواطنة وتأصيلها من حيث الفقه والفكر الإسلامى لم تتأثر جماعة الإخوان بهذا التحول فى البداية، وإن كان تأثر به بعض أفراد فيها وكانت أفكار هؤلاء المفكرين المستقلين هى المغذية لفكرة إنشاء حزب الوسط الذى خرج جزء مهم من مؤسسيه من جماعة الإخوان خاصة فى المحاولة الأولى، وإن كان فى السنوات الأخيرة تبنى تيار منفتح داخل الإخوان ،وإن كان أقلية فكرة المواطنة بشكلها الكامل ويمثل هذا الجناح د. عبد المنعم أبو الفتوح، فى حين تبنى الجناح الآخر مفهوم المواطنة لكن بشكل ناقص فلم يقتنع بعد بقبول فكرة تولى الولاية فى المناصب الهامة

والقضاء لغير المسلم ، وبالتالى لم يدعم الإخوان بشكل حقيقى وكامل أى مرشح قبطى فى الانتخابات الأخيرة ، وإن كانوا تركوا بعض الدوائر خالية من مرشحيهم لوجود بعض رموز قبطية مرشحة فى هذه الدوائر (بغير دعم مباشر انتخابى كما ذكرت) .

ج- الأحزاب المدنية المنتمية للمشروع الحضارى الإسلامي :

ويدخل تحت هذا العنوان حزب العمل (المجمد الآن) وحزب الوسط تحت التأسيس .

حزب العمل :

كان حزب العمل قبل تجميده قد تحول على يد المرحوم عادل حسين من الخط الاشتراكى الذى نشأ به الحزب واستمر مدة طويلة واسمه الأصلى (حزب العمل الاشتراكي) ، أقول : قاد عادل حسين هذا التحول من الفكر الاشتراكى إلى الخط الإسلامى، فكانت خلفيات عادل حسين الماركسية تجعله يتعامل مع ملف الأقباط بغير حساسية أكثر من أى فصيل إسلامى بدأ إسلامياً نظراً لتأثير الثقافة الإسلامية التقليدية فى إعاقة قبول فكرة المواطنة بشكل كامل، لكن الحزب ظل يعانى

من خلفيته الاشتراكية القديمة والنزاعات التى صاحبت هذا الموضوع ، وإن كان نجح جناح عادل حسين فى إدخال ثلاثة رموز قبطية مهمة فى قيادة الحزب ، هم : جمال أسعد عبد الملاك عضو مجلس الشعب السابق عن أسيوط وجورج إسحق المنسق المساعد لحركة كفاية الآن ، وهانى لبيب (باحث وعضو بأمانة السياسات فى الحزب الوطنى الآن) ليكون هناك توازن فى العلاقة مع وجود الإخوان المسلمين داخل الحزب ، وبقايا الجماعات الإسلامية المتشددة الأخرى وان كانت هذه التجربة لم تكتمل لوفاة المرحوم عادل حسين ودخول الحزب فى صدام مع السلطة أدى إلى تجميده .

حزب الوسط :

نظراً لخلفية مجموعة مهمة من قيادات مؤسسى حزب الوسط المتعلقة بسابق وجودها فى الإخوان المسلمين ، وتأثرهم أساساً بفكر المفكرين الإسلاميين المستقلين السابق الإشارة إليهم ، ومحاولة لتطوير المشروع السياسى الإسلامى ؛ لذلك كان برنامج حزب الوسط الأول والثانى والثالث تطوراً مهمًّا فى الفكر السياسى الإسلامى من نواحٍ كثيرة، منها النظرة إلى الأقباط (غير المسلمين) والذى أسس لأول مرة كمشروع سياسى فى العصر الحديث لفكرة المواطنة كأساس للدولة

المدنية الحديثة من منظور إسلامى، وكذلك أسس للمواطنة فى عضوية الحزب وساوى بين المصريين جميعا فى الحقوق والواجبات على هذا الأساس ، بل وقبل فكرة أن يكون من حق المواطن القبطى الترشح للرئاسة وتقلدها إذا فاز بأعلى الأصوات، وكذلك من حقه تولى القضاء وهو الموقف المتقدم عن كل الحركات والأحزاب الإسلامية فى العالم العربى على وجه العموم وفى مصر على وجه الخصوص، وتلك النقطة بالذات لم تقبلها جماعة الإخوان المسلمين رسميًّا حتى الآن، وان كان قبلها أفراد من قياداتها مثل د. عبد المنعم أبو الفتوح.

ولأول مرة فى مشروع سياسى إسلامى منذ نشأته يشارك فى تأسيسه بل وتقديم مشروعه السياسى أقباط مثل د. رفيق حبيب الذى كان موجوداً فى المشروع الأول والثانى ، وانضم للمشروع أيضاً فى المرة الثالثة ٧ أقباط من إجمالى ٢٠٠ (مائتى مؤسس) ليؤكد الحزب على كونه مدنيًّا منتميًا للمشروع الحضارى الإسلامى والعضوية فيه على أساس المواطنة.

بل وشارك الحزب من خلال قياداته طوال السنوات العشر الماضية ، وهى فترة محاولات الحصول على الترخيص المتعثر حتى الآن ، أقول شارك فى كل نشاطات الحوارات الوطنية

الداخلية بين المسلمين والمسيحيين أو على المستوى العربى من خلال الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى أو من خلال الحوار الدولى ، كما ساهم الحزب فى كل النقاشات الوطنية لمواجهة المشاكل المتعلقة بالملف القبطى من خلال علاقاته المتميزة بكل الأطراف المعنية ، سواء فى الطرف المسيحى أو المسلم أو العلمانى أو المدنى أو الجهات الرسمية أو الشعبية ، حرصًا على الوطن ووحدته ، وحرصًا على العدالة والمساواة بين أبناء الوطن الواحد .

د- موقف المفكرين الإسلاميين المستقلين :

يعتبر موقف المفكرين الإسلاميين المستقلين فى مصر فى هذا الملف بالغ الأهمية، نظرا لإسهاماتهم المؤثرة فى صياغة الفكر الإسلامى الحديث، وفى تجديد هذا الفكر والفقه وخاصة فى الملفات ذات البعد السياسى والاجتماعى المتعلقة بالمشروع الحضارى الإسلامى، ويأتى على رأس هؤلاء المفكرين المستشار طارق البشرى والدكتور سليم العوا والأستاذ فهمى هويدى والدكتور محمد عمارة، فلقد ساهم هؤلاء المفكرون وخاصة فى حقبة الثمانينيات والتسعينيات وحتى الآن فى صياغة ملامح المشروع الإسلامى الفكرى والسياسى الحديث ، والذى

تأثر به كما قلت وحاول أن يترجمه إلى مشروع سياسى مؤسسو حزب الوسط كما أثروا فى جزء كبير من جسم الحركة الإسلامية والأهم فى الجمهور المسلم العادى ، لقد أصل هؤلاء المفكرون لفكرة المواطنة فى الفكر السياسى الإسلامى الحديث لأول مرة فى كتب ودراسات ومقالات ومحاضرات .... إلخ، كما شرحوا فكرة الولاية التى كانت مقيدة فى الفقه التقليدى أنه يجب أن تكون للمسلم الذكر فقط ، وخاصة فى ولايات الحكم والقضاء وشرحوها باجتهاد جديد جعل الولاية يمكن أن تكون للمسلم والمسيحى للرجل والمرأة ؛ لأنها انفصلت عن الفرد وصارت للمؤسسة وتحولت إلى نصوص فى الدساتير والقوانين وأصبحت جماعية.... إلخ، ولقد هاجموا كل أشكال التطرف والغلو والتشدد فى الطرف المسلم جماعات وأفراد وقيادات ، وتصدوا لكل من طرح فكراً متشدداً فى ملف الأقباط والمواطنة ، وفى المقابل تصدوا أيضًا لتجاوزات الكنيسة والبابا شنودة وخاصة فى تصرفاته التى تزيد الاحتقان الطائفى وتعمقه وتعمق عزله للأقباط وخاصة سياسيًّا، فكما كان هؤلاء المفكرون من أوائل من دعا للحوار والعمل المشترك مع أبناء الوطن الواحد الأقباط المسيحيين ، وكذلك أول من أنشأ الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى ، كانوا أيضًا فى

مقدمة الصفوف للتصدى للتجاوز من أى طرف فى هذا الملف سواء كان هذا الطرف سلطة حكومية أو جماعة إسلامية أو قيادة إسلامية أو قيادة كنسية ولذلك كان موقف هؤلاء المفكرين ودورهم بالغ الأهمية كما قلت فى هذا الملف.

هـ- موقف الجمهور المسلم:

تأثر موقف الجمهور المسلم العادى بكل العناصر المؤثرة السابق الإشارة إليها وغيرها كما تأثر الجمهور المسيحى ، فلقد تأثر الجمهور المسلم بالجماعات الإسلامية المتطرفة والمعتدلة وبالفكر الراديكالى المتشدد وبالفكر الوسطى المعتدل وبالمناخ العام الذى يغذى حالة الاحتقان الطائفى سواء من الطرف المسلم أو الطرف المسيحى ، وتأثر سلباً أيضاً بتصرفات قيادة الكنيسة الأرثوذكسية واستفزازاتها، كما كانت أيضاً ممارسات منظمات أقباط المهجر وأقصد بالتأثر فى هذه الحالة التأثر السلبى والشعور بالاحتقان الطائفى، وهو ما يضر بملف العلاقات الإسلامية المسيحية واستقرارها، ولذلك واجب على كل الأطراف من الدولة وأجهزتها والقوى الإسلامية والمسيحية والمفكرين والسياسيين أن يساهموا فى تغيير الشعور بالاحتقان نحو الشعور بالتواصل والود والمشاركة والتعاون والذى دام

طوال قرون وظهر أكثر فى مواجهة الأخطار الخارجية، كما لا نستطيع أن ننسى أن هناك ثقافة شعبية تزكى النظرة الدونية للمسيحى وتقلل من شأنه وتؤثر فى النظرة نحوه على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات.

خامسًا: موقف القوى السياسية الأخرى:

هناك تيارات سياسية أخرى غير المنتمية للمشروع السياسى الإسلامى سواء منها أحزاب تقليدية قديمة أو أحزاب جديدة تسعى للوجود والتأثير السياسى فى الواقع المصرى، لكن بالنسبة إلى الأحزاب القديمة بعضها تراجع دوره على كل صعيد ويمر بحالة ضعف وغير مؤثر فى هذا الملف كما هو غير مؤثر فى ملفات أخرى، ولكن يبقى حزبان من الأحزاب القديمة لهما علاقة بهذا الملف أحدهما حزب يمثل اليسار وهو حزب " التجمع الوطني" اليسارى الذى يسيطر عليه الآن الماركسيون ويرأسه الآن د. رفعت السعيد، وهو ماركسى متشدد، وله موقف متطرف من الملف الإسلامى بكل تكويناته، وحاول استغلال الموقف من الأقباط للمزايدة على السلطة، وعلى القوى الإسلامية لضرب التيار الإسلامى بكل فصائله، وفقد الاتزان فى موقفه فى هذا الملف نظراً لكثير من المصالح الذى

تربطه برموز قبطية متطرفة فى الخارج والداخل.

وأما الحزب الثانى التقليدى فهو حزب الوفد الجديد والذى يعتبر امتداداً تاريخيًّا لحزب الوفد القديم الذى كان مثالاً للوطنية المصرية والوحدة الوطنية فى مشاركة وتمثيل الأقباط فى الحياة السياسية المصرية، ومنذ عودة الوفد إلى الحياة السياسية فى نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات كان هذا الملف القبطى حاضراً بقوة فى وجود زعامة تاريخية هو فؤاد باشا سراج الدين وبعد وفاته تراجع الاهتمام بهذا الملف داخل الوفد كما تراجعت أدواره فى ملفات كثيرة.

وأما الأحزاب الجديدة مثل الكرامة تحت التأسيس وحزب الغد فكانوا مثل حزب الوسط أكثر اتساقاً مع الوحدة الوطنية المصرية فى مشاركة الأقباط بشكل قوى فى هاتين التجربتين وإن كان الغد تأثر فى مواجهته مع السلطة مؤخراً وتراجع هذا الدور للضغوط الحكومية التى تمارس عليه.

سادسًا: موقف الأطراف الخارجية وضغوطها:

لا شك أن الأطراف الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دول أوربا لها دور ما فى الحديث عن ملف الأقباط، وأحيانًا يستغل هذا الملف فى الولايات المتحدة

الأمريكية من قبل جماعات يمينية متطرفة مثل الجماعات المسيحية المتصهينة فى الضغط على الكونجرس والإدارة الأمريكية للضغط على الحكومة المصرية لتوظيف هذا الملف فى تمرير ملفات أخرى أغلبها مرتبط بالصراع العربى الإسرائيلى، وفى الجانب الأوربى تتحرك بعض المنظمات بدافع معلومات مغلوطة ترد من أطراف قبطية متطرفة سواء بالمهجر أو من الداخل تصور الأوضاع على أنها اضطهاد منظم وبالتالى تهتم بإثارة هذا الملف على الأقل من ناحية حقوق الإنسان، وهو تناول غير دقيق كما أن هناك إشارات متعددة من كثير من المصادر لدور "إسرائيل" فى توظيف هذا الملف بالتعاون مع أطراف عدة لتوظيفه لخدمة أغراضها فى الصراع العربى الإسرائيلى وفى الضغط على السلطة فى مصر لنفس الأسباب.

٦- تحديد طبيعة المشكلة هل هى اضطهاد أم مشكلات؟:

أعتقد من خلال السرد التاريخى السابق وتحديد مواقف كل الأطراف فالصورة تتضح على أنه حقيقة لا يوجد أى نوع من الاضطهاد لا العرقى ولا الدينى الذى نعرفه بمعنى التعرض للقتل أو الإغتصاب أو المنع من العمل أو التعليم أو التوظف أو

التملك أو الاستثمار . . . . إلخ .

أى المشكلة الموجودة ليست اضطهاداً دينيًّا لكنه احتقان طائفى أساسه مشاكل سياسية .

وهذه المشكلات أيضاً تتعلق ببعض المسائل أغلبها من ناحية المشاركة السياسية فى المجالس التشريعية وفى بعض المواقع الوظيفية المتقدمة وإن كان هناك بعض مشكلات فى بناء الكنائس وترميمها، تم حل الكثير منها ، كما أن مشكلة بعض أراضى الأوقاف المسيحية التى استولت عليها الدولة قديماً قد عادت الآن للكنيسة ، فى حين أن الأوقاف الإسلامية مازالت تحت سيطرة الدولة، أقول : إن الجانب الأهم من المشكلة هو السياسى وهو مرتبط بطبيعة النظام الحاكم بشكل عام ، حيث إنه نظام شبه متسلط وليس ديموقراطى ، وبالتالى الموضوع يتعلق بالحل السياسى لكل الوضع فى مصر وليس حلاً لكل طائفة من الطوائف .

٧- الخلاصة والحلول المقترحة :

نخلص مما تقدم أن المشكلة القبطية تتلخص فى بعض المطالب السياسية ، وهذه المطالب لها طريقان للحل : إما حل طائفى أى أن كل طائفة تطالب بحقوقها فقط ، وهذا مما يمزق

الأوطان، أو حل وطنى يجمع فيه كل أبناء الوطن على أجندة وطنية تحقق المساواة والمواطنة للجميع وتنتزع التغيير الديمقراطى السلمى للجميع وعندها ستحل أغلب المشاكل السياسية للمصريين جميعاً وليس فقط للأقباط، كما أن هذا المدخل الوطنى سيساهم فى حل باقى الأبعاد المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والثقافية ومحاصرة التحريض المتبادل فى دور العبادة سواء من مسلمين ضد مسيحيين أو العكس أى من مسيحين ضد مسلمين ، فى مناخ من الود العميق الذى استمر قروناً ، ونجح فى مواجهة كل الأزمات بما فيها الاحتلال الأجنبى وفشلت كل محاولات الفتنة والفرقة ، وبالتالى سيكون التحول الديمقراطى السلمى هو المدخل الأساسى والرئيسى لحل مشاكل الاحتقان الطائفى التى أساسها سياسى بامتياز .

مؤتمرات أقباط المهجر

مؤتمر أقباط المهجر (١) *

عُقد فى الأيام الماضية فى الفترة من ١٦ حتى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥ م مؤتمر لبعض منظمات من أقباط المهجر فى العاصمة الأمريكية واشنطن ، وعقد هذا المؤتمر فى مبنى الكونجرس له دلالة لا تخفى على أحد ، فهناك عواصم عالمية كثيرة يمكن أن يُعقد فيها هذا المؤتمر ، وهناك أماكن كثيرة داخل واشنطن (الفنادق والقاعات العامة) وغيرها كان يمكن فيها عقد هذا المؤتمر فلماذا واشنطن ولماذا مبنى الكونجرس ؟! أعتقد أنها تحمل فكرة الاستقواء بالإدارة الأمريكية ليس فقط فى مواجهة الحكومة المصرية (وهو أمر مستهجن أيضاً) بل وفى مواجهة الأغلبية الكاسحة من المجتمع المصرى، وبالرغم من أن عنوان المؤتمر تغير أكثر من مرة بناء على نصيحة بعض زملائنا من الأقباط المصريين كما علمت حيث أصبح عنوانه " غياب الديمقراطية وحرية الأديان واضطهاد الأقليات فى مصر وبلاد الشرق الأوسط ، " وقيل أيضاً بناءً على نصيحة من أطراف فى

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" الإلكترونية بتاريخ ٢٠ / ١١ / ٢٠٠٥

الإدارة الأمريكية ، أقول : بالرغم من تعديل العنوان قليلا إلا أن المحتوى المطروح داخل المؤتمر سواء من أوراق معدة أو تصريحات المنظمين والممولين أو كلمات بعض المشاركين أو التوصيات المعدة مسبقا قبل عقد المؤتمر غلب على كل هذا الروح الطائفية المستفزة ، فكثير من العقلاء من المسلمين والمسيحيين المصريين يعترفون بوجود نوع من المشاكل يواجه الأقباط المسيحيين، ولكن بتحليل كثير من هذه المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية لا علاقة له بالإسلام أو المسلمين أو المتدينين بكافة أشكالهم (بعكس ما قالته إحدى المشاركات القبطيات وهى تدعى نادية غالى من منظمة الأقباط فى أستراليا مما دفع الدكتور أحمد صبحى منصور – وهو مقيم حاليًّا فى أمريكا بعد فصله من جامعة الأزهر بسبب آرائه فى السنة النبوية الشريفة – إلى الرد عليها لأن هجومها كان على الإسلام وهدد بالعودة إلى مصر إذا شعر أن هناك خطة للهجوم على الإسلام كما ورد فى خبر جريدة " المصرى اليوم " السبت ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥م صـ٣) أعود وأذكر أن سبب المشاكل السياسية للأقباط المسيحيين هو غياب الحريات السياسية والديمقراطية وسيطرة الاستبداد والفساد على مقاليد الأمور وليس التدين وقد يكون جزء منها بسبب التعصب ،

لذلك فمدخل معالجة المشكلات كلها سواء منها السياسية أو القانونية أو الدينية هو المدخل الديمقراطى الوطنى للتغيير وهو ما تعمل عليه أغلب قوى التغيير الوطنية ومنها حركة "كفاية" التى يشارك فيها الجميع على أساس المواطنة وليس أدل على ذلك من أن منسقها العام الصديق الأستاذ/ جورج إسحق * وكذلك عدد من قيادات الحركة هم من الأقباط المسيحيين الوطنيين الغيورين على هذا الوطن والحريصين على حريته واستقلاله وتطوره ، وهم جميعا مع إخوانهم المسلمين تصدوا طوال الفترة الماضية لكافة أشكال التدخل الأجنبى ليس فقط فى شئون مصر ولكن فى شئون المنطقة سواء فى فلسطين أو العراق أو سوريا ... إلخ ، ولذلك المدخل الحقيقى لحل مشاكل أبناء الوطن هو المدخل للتغير الديمقراطى السلمى و إطلاق الحريات ومواجهة الاستبداد والفساد على أرضية وطنية ليس المقصود منها عقد المؤتمر على أرض الوطن بل المقصود منها مداخل الحل وطنية وليست طائفية ، لقد حكى لى بعض من أصدقائنا الكتاب والصحفيين المسلمين غير المنتمين لأى تيار إسلامى ، بل يُعرفون بأنهم علمانيون بأن ما يكتبه بعض

* الأستاذ / جورج اسحق أصبح الآن منسقاً مساعداً والمنسق العام هو أ . د / عبد الوهاب المسيرى.

منظمى هذا المؤتمر أمثال مايكل منير ومجدى خليل وعدلى أبادير هو الجنون بعينه والطائفية الوقحة والعنصرية البغيضة قلت لهم الحمد لله لأنى لم أقرأ لهؤلاء حتى لا يتأثر قلبى بكلامهم وأظل ونظل جميعا على اتزان مواقفنا والتمسك بالعدل والإنصاف فى هذا الملف الحساس...

مؤتمر أقباط المهجر (٢)*

تحدثنا فى المرة السابقة عن المؤتمر الذى عُقد فى العاصمة الأمريكية واشنطن فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ونظمته بعض منظمات أقباط المهجر، وقد ذكرت أنه عُقد فى مبنى الكونجرس وما يثير ذلك من التباس عن الغرض من عقده فى الكونجرس ، والحقيقة أنى شاهدت برنامجًا ممتازًا للإعلامى المميز حافظ الميرازى مقدم برنامج " من واشنطن " فى قناة " الجزيرة " الفضائية ، والذى كشف فيه حقائق مهمة عن ظروف عقد هذا المؤتمر، وأنه عُقد بفندق قريب من الكونجرس وليس فى الكونجرس كما أشاع المنظمون ، وأن الكلمة التى قيل إنها ألقيت فى المؤتمر ، والتى قيل إنها أُرسلت من البيت الأبيض ثبت أنها لم ترسل إلى المؤتمر ، ولكن لمنظمة مسيحية أمريكية، مما أثار استغرابى لماذا هذا الكم من التدليس فى هذه النقاط ؟ وبالطبع ذكرت هذه المعلومات فى مواجهة المنظم الرئيسى للمؤتمر مايكل منير وتلعثم ولم يرد ، وواجهه كذلك بفقرات تحريضية ضد وطنه الأصلى مصر، لكنه ادعى أنها غير موجودة فواجهه بأنها موجودة على موقعه فى شبكة المعلومات

* نُشرت هذه المقالة فى جريدة "المصريون" الإلكترونية اليومية بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٧

الدولية (Internet)، كما ختم الإعلامى المميز حافظ الميرازى بمواجهته بمقال نُشر بالاشتراك مع شخص إسرائيلى فى واشنطن تايمز وكيف أن هذا الأمر تكرر للمرة الثانية مع نفس الشخص، مما يدل على التداخل بين هذا الشخص والأجندة الإسرائيلية فى هذا الموضوع ، وبالطبع شارك صديقنا الأستاذ / جورج إسحق من القاهرة فى هذا البرنامج ، وأكد على الموقف الوطنى له وللعديد من الوطنيين الأقباط اللذين يعيشون على أرض مصر ، ويعملون مع إخوانهم المسلمين على أرضية وطنية وليست طائفية من أجل تطوير الوطن للأفضل فى التحول الديمقراطى وتطبيق القانون والمواطنة ، والحقيقية أن موقف أمثال مايكل منير ذكرنى بوقائع حدثت أثناء زيارتى للولايات المتحدة الأمريكية فى صيف عام ٢٠٠٤م ، وكنت مع صديقنا الأستاذ الدكتور عماد رمزى رئيس قسم الجيولوجيا السابق فى جامعة أسيوط ، حيث واجهنا نماذج من هؤلاء النفر الذين ذهبوا للإقامة فى الولايات المتحدة وادعوا كذبا الاضطهاد ليحصلوا على اللجوء والجنسية وقد حصلوا بالفعل على ذلك، ولكنهم استمرءوا ادعاء الاضطهاد حتى يظل مبرر وجودهم وحصولهم على الجنسية أو اللجوء صحيحا ، والحقيقية أن د. عماد رمزى كان قويا فى مواجهة أمثال هؤلاء وذكر هذا

المعنى الذى قلته بادعائهم الاضطهاد وليحصلوا على اللجوء والجنسية ، ثم استمروا فى هذا الزعم حتى لا يثبت كذبهم وقال أنا أفهم أن يحاول الشخص تحسين أحواله الاقتصادية بالهجرة لكن ليس على حساب وطنه بادعاءات كاذبة وقال : (والحديث مازال للدكتور / عماد رمزى) : إن ابنى أراد الهجرة إلى كندا لأسباب اقتصادية تحسينية ، بالرغم من أنه كان يعمل عملا ممتازاً فى مصر فذهب إلى كندا وحصل على الهجرة والإقامة دون ادعاء بالاضطهاد ، وقال: لو أن هناك اضطهاداً ، ما أصبحت أنا رئيس قسم الجيولوجيا فى كلية العلوم بجامعة أسيوط.

أقول : أن بعضاً من هؤلاء المهاجرين بنى كيانه هناك على كذبة الاضطهاد فلم يستطع أن يتخلص منها، وبعضهم خرج لأسباب جنائية وأراد أن يحولها إلى بطولة سياسية، وآخرين يدفعون من عناصر هنا بالداخل لأغراض سياسية ليست مستقيمة، فتجمع هؤلاء ليخرجوا لنا وقائع مثل وقائع مؤتمر واشنطن المشار إليه ، والذى لن يغير فى الواقع كثيرا بالرغم من تحسين كثير من المطالب وتعديلها حتى لا تكون طائفية ، باستثناء موضوع " الكوتة " أى جعل نسبة من الأماكن فى المجالس المنتخبة للأقباط ، وهو موضوع مهم وحساس وسوف نتناوله فى المرة القادمة بإذن الله.

مؤتمر أقباط المهجر[٣] *

تحدثنا فى المقالتين السابقتين تحت نفس العنوان عن المؤتمر الذى عُقد فى العاصمة الأمريكية واشنطن فى الفترة من ١٦ إلى ١٨ نوفمبر ٢٠٠٥م ، ونظمته بعض منظمات المهجر، وذكرنا فيه الخلفيات الطائفية لهذه المنظمات وما تنشره من آراء ومقالات تحريضية ومستفزة بشكل لم يسبق له مثيل ولعلى أعود مرة أخرى إلى : لماذا هذا التطور فى التصعيد الآن ودوافعه الحقيقية ؟ وانتهيت فى المقال الماضى بوعد الحديث عن قضية " الكوتة " التى يطالب به قادة هذه المنظمات وآخرين غيرهم الآن بالنسبة إلى تمثيل المسيحيين المصريين فى المجالس المنتخبة والمواقع التنفيذية ، كما هو معروف " الكوتة " معناها عمل " حصة " من المقاعد بنسبة معينة لطائفة معينة فى الأماكن المنتخبة فيجب أن ينتخب عددا من المقاعد وفق هذه الكوته كحد أدنى ، وهذه القضية طُرحت فى أول ما طُرحت فى أوائل القرن الماضى (القرن العشرين) ، ورفض المصريون جميعاً الفكرة المسيحيون قبل المسلمين ؛ لأنها فكرة تمييزية تُخل بفكرة المواطنة الكاملة ، والتى تفتح الباب لأى مصرى مسيحى أو مسلم للوصول إلى أى موقع بغير حد وبغير

* نُشرت هذه المقالة بجريدة "المصريون" الإلكترونية اليومية بتاريخ ٤/١٢/٢٠٠٥

نسبة ، وطوال هذه الفترة أى منذ دستور سنة ١٩٢٣م ، الذى رفض المصريون كلهم كما قلت (مسيحيون ومسلمون) وضع نسبة من المقاعد البرلمانية للمسيحيين الأقباط .

أقول : طوال هذه الفترة منذ عام ١٩٢٣م حتى ١٩٥٢م ، أى ما يعرف بالفترة الليبرالية كانت نسبة وجود إخواننا الأقباط المسيحيين أكبر من نسبتهم فى المجتمع بالمواقع النيابية والسياسية المختلفة ، وكانت رموزهم الوطنية تنجح بأغلبية كاسحة فى مناطقهم التى يقطنها أغلبية مسلمة تختارهم وفق معيار الكفاءة والأهلية السياسية وليس الدين ، ولكن مع تحول النظام السياسى المصرى من الليبرالية الناقصة التى كانت قبل عام ١٩٥٢م ، إلى نظم استبدادية تضيق على حريات المصريين جميعًا ، تغيرت هذه الأوضاع وقلت نسبة وجود الأقباط المسيحيين فى المواقع العامة وخاصة المنتخبة كما غاب فى معظم الأحيان التمثيل الصحيح لكل مكونات المجتمع ، وبالتالى حينما تنبهت كل القوى السياسية والفكرية والثقافية لخطورة هذه الأوضاع بدأت جهود كبيرة للسعى للتغيير الديمقراطى لتمثيل المصريين جميعًا تمثيلاً صحيحًا ، وحينما كانت تطل المشاكل الطائفية طوال الثلاثين عامًا الماضية كان مدخل كل العقلاء من رموز هذا الوطن أن مناقشة هذه المشاكل لابد أن يكون من خلال أرضية وطنية وليست

طائفية، أى أن المطالب يجب أن تكون مطالب وطنية بالتغيير الديمقراطى والمساواة بين جميع المصريين على أساس المواطنة وتطبيق القانون على الجميع ، وليس المطالبة بحل مشكلة جزء من الشعب المصرى هم أهلنا الأقباط المسيحيون ولكن المطالبة بحل مشاكل كل الشعب المصرى ، فإذا علا صوت يطالب بحرية بناء الكنائس رد الوطنيون جميعا بأن يجب أن تطالب بحرية بناء دور العبادة جميعًا ، وخاصة أنه فى الفترة الأخيرة وُضعت قيود على بناء المساجد أيضًا، تقترب من القيود التى وُضعت على بناء الكنائس ، وإن كانت القيود المفروضة على ترميم الكنائس ليست موجودة فيما يخص المساجد ، لكن الأفضل هو المدخل الوطنى لحل هذه المشكلة كما ذكرت .

وإذا ذُكر ـ كمدخل طائفى ـ عدم تمثيل الأقباط المسيحيين بعدد مناسب فى الانتخابات البرلمانية وغيرها رد الوطنيون بأن المدخل الديمقراطى بمعنى حرية تكوين الأحزاب وحرية الانتخابات ... إلخ ستؤدى حتما إلى تمثيل صحيح لكل مكونات المجتمع المصرى بما فيهم إخواننا الأقباط المسيحيون، وبالتالى فإن فكرة النسبة المئوية أو " الكوتة " لها أبعاد كثيرة وليست فى صالح أحد، وخصوصا إخواننا المسيحيين ، وبالتالى ضررها أكثر من نفعها .

* * *